J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 32 (1): 443 - 449, 2007

AN ECONOMIC STUDY FOR THE IMPACT OF THE ECONOMIC LIBERALIZATION POLICY UPON THE PRICE POLICY FOR SOME AGRICULTURAL CROPS IN EGYPT

Ahmed, N. A.
Agricultural Economic Institute Agric. Res.Center

دراسة إقتصادية لأثر سياسة التحرر الإقتصادى على السياسة السعرية لبعض الحاصلات الزراعية فى مصر

ناجح عبد الجليل احمد
معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – مركز البحوث الزراعية

الملخص

أستهدفت الدراسة قياس أثر التحرر الإقتصادى على كل من السياسة السعرية للحاصلات الزراعية والتركيب المحصولى ، وكذلك قياس أثر الغاء دعم مستلزمات الإنتاج على تكاليف إنتاج الحاصلات الزراعية فى ظل برامج التحرر الإقتصادى ، وقد بينت نتائج الدراسة أن الأسعار المزرعية قد ارتفعت خلال فترة الدراسة (1991-2004) بنحو 200.9% للقمح ، وحوالى 235.03% للذرة الشامية ، ونحو234.9% للأرز ، وحوالى 240.3 % للفول البلدى بالأسعار الجارية ، كذلك تبين من قياس معامل الحماية الأسمى خلال الفترة (1987-2001) الى تفوق الأسعار المحلية لمثيلتها العالمية وتقدرللقمح بنحو 1.07 ، والذرة الشامية بحوالى 1.04 ، اما محصول الأرز فيقدر معامل الحماية الأسمى بنحو 0.98 خلال الفترة (1991-2001) مما يعنى تقارب الاسعار المحلية لمثيلتها العالمية ، وإيضا تبين من الدراسة تمتع حاصلات القمح والذرة الشامية والأرز بالحماية وحوافز الإنتاج خلال الفترة (2002-2004) وذلك لإرتفاع معامل الحماية الفعلى عن الواحد الصحيح ، كما ترتب على إلغاء الدعم نهائيا على مستلزمات الإنتاج إرتفاع تكاليف الإنتاج (بدون الإيجار) ، وقد اوضح قياس معامل الحماية الأسمى للمستلزمات انها تقدر بنحو 1.02 ،1.08 ،0.98 ،1.09 لمحاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والفول البلدى على الترتيب مما يعنى إرتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج لتصل الى مستويات مثيلتها العالمية ، وتطرقت الدراسة لقياس آثار التحرر الإقتصادى على التركيب المحصولى من خلال تقدير معدلات النمو للمساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة ، وتشير النتائج الى معدلات النمو الموجبة فى مجموعه الحبوب التى بلغت نحو 3 ، والزيوت نحو 2.63 ، والفاكهة حوالى 4.41 وهو ما يعنى تأثر المساحة المزروعة بالتغيرات السعرية

تمهيد ومشكلة الدراسة :

اتبعت الدولة فى نهاية الثمانينات سياسة التحرر الإقتصادى لمواجهة مشكلات عجز ميزان المدفوعات ، وتزايد معدل التضخم وإنخفاض معدلات الإستثمار لإعطاء دفعة لأليات السوق لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات والحد من التضخم وتوسيع قاعدة الإعتماد على القطاع الخاص ، وتقليص التدخل الحكومى بهدف توليد الدخل وخلق فرص عمل جديدة .

وقد واجه قطاع الزراعة شأنه كباقى القطاعات الإقتصادية الأخرى تشوهات فى السياسة الزراعية فى سوق كل من المنتج النهائى ومستلزمات الإنتاج الزراعى مما أدى الى عدم كفاءة تخصيص الموارد الإقتصادية لقطاع الزراعة ، ومن ثم كانت سياسات التحرر والإصلاح الإقتصادى والتزام الدولة بالاصلاح المكثف لقطاع الزراعة من خلال إلغاء تحكم الدولة فى كل من تحديد الأسعار المزرعية وحصص التوريد لكافة الحاصلات وتحديد المساحة المحصولية أخذا فى الإعتبار المحددات الفنية للتركيب المحصولى وكذلك إلغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج والحد من ملكية الدولة للأراضى وتشجيع القطاع الخاص وشباب الخريجين على إستصلاح وإستزراع وتملك الأراضى الجديدة ومشكلة الدراسة هى قياس أثر سياسة التحرر الاقتصادى على بعض المتغيرات الأقتصادية فى قطاع الزراعة.

أهداف الدراسة :-

1- قياس أثر سياسة التحرر الإقتصادى على السياسة السعرية للحاصلات الزراعية
2- قياس اثر إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج على تكاليف انتاج الحاصلات الزراعية فى ظل برامج التحرر الإقتصادى

3- القاء الضوء على أثر سياسة التحرر الإقتصادى على التركيب المحصولى.

مصدر البيانات وأسلوب التحليل :-

إعتمد البحث على البيانات الرسمية المتاحة فى وزارة الزراعة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، واعتمد تحليل البيانات على مجموعة من اساليب التحليل الكمى تنوعت حسب طبيعة الاهداف موضع التحليل، فلدراسة التشوهات السعرية وقياسها قبل وبعد التحرر الاقتصادى تم قياس معاملات الحماية الاقتصادية لبعض الحاصلات الزراعية ، بينما تم إستخدام النماذج الإحصائية القياسية لتقدير مرونات استجابة العرض لبعض المحاصيل الزراعية .

أثر سياسة التحرر الإقتصادى على السياسة السعرية للحاصلات الزراعية :-

لعل دراسة وتحليل هيكل الأسعار المزرعية يعد من الأهمية بمكان فى التعرف على التغيرات التى تنتاب أسعار المنتجات الزراعية ، ويتبين من استعراض الجدول رقم (1) تطور الأسعار المزرعية الجارية لبعض الحاصلات الحقلية ، ومنه يتضح ان السعر المزرعى لمحصول القمح قد ارتفع لنحو 1000.5 جنية /طن عام 2004 مقابل 498.1 جنية / طن عام 1991 بزيادة تقدر بنحو 100.9% ، كما يتبين من الجدول ان أعلى نمو فى أسعار القمح يقدر بحوالى 31.5% عام 2004 ، وفى نفس الإتجاه تطور الأسعار المزرعية لمحصول الذرة الشامية تطورا ملموسا حيث قدرت بنحو 1035.3 جنية / طن عام 2004 مقابل حوالى 440.5جنية /طن عام 1991 بزيادة تقدر بنحو 135.03 % ،كما تشير البيانات الى تزايد الأسعار المزرعية لمحصول الأرز حيث تم إلغاء حصة التوريد الإجبارى عام 1992 من نحو 435.8 جنية / طن عام 1991 الى حوالى 1024جنية /طن عام 2004 بزيادة تقدر بنحو 134.9% ، كذلك شهد محصول الفول البلدى تغيرا ملموسا فى الأسعار فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى حيث قدر بنحو 2102.7 جنية/ طن عام 2004 مقابل حوالى 875.2 جنيه / طن عام 1991 بزيادة تقدر بحوالى 140.3% . وبصفة عامة تشير معادلات الإتجاه الزمنى العام المقدرة بالجدول رقم (2) الى ارتفاع معدلات النمو السنوى فى الأسعار المزرعية للمحاصيل الزراعية حيث قدر بنحو 6.1% للقمح ، وحوالى 4.8% للذرة الشامية ، ونحو 6.8 للأرز ، وحوالى 6.7% للفول البلدى مما يمكن القول معه بأن الأسعار المزرعية للحاصلات الزراعية قد ارتفعت الى معدلات عالية خلال الفترة (1991-2004) وهى الفترة المواتية لبرامج التحررالإقتصادى فى قطاع الزراعة

معامل الحماية الاسمى :-

يعكس معامل الحماية الأسمى مدى تقارب أو بعد الاسعار المحليه عن مثيلتها العالمية مقومة بالعملة المحلية بسعر الصرف الجارى ، وكذلك مدى تحمل الدولة عبء دعم محصول أو فرض ضرائب غير مباشرة على المنتجين وبصفة عامة فإن معامل الحماية الأسمى هو النسبة بين العائد أو السعر مقاسا بأسعار السوق والعائد او السعر مقاسا بالأسعار المجتمعية ، وبدراسة تطور معامل الحماية الأسمى بالجدول رقم (3) يتضح تقارب الأسعار المحلية لنظيرتها العالمية حيث قدر معامل الحماية الاسمى للفول البلدى بنحو 0.87 خلال الفترة (2002-2004) مقابل حوالى 0.74 خلال الفترة (1987-2001) ، كما تشيرالنتائج الى ان الأسعار المحلية لبعض الحاصلات الزراعية تفوق مثيلتها العالمية خلال فترات الدراسة حيث قدر معامل الحماية الأسمى للقمح بنحو 1.07 ، 1.09 ، والذرة الشامية بحوالى 1.03 ، 1.05، والأرز بنحو 0.98 ، 1.04 خلال فترتى الدراسة .

معامل الحماية الفعلى :-

يعد هذا المعامل امتدادا طبيعيا لمفهوم الحماية الاسمى بحيث يظهر التشوهات فى كل من اسواق المنتج ومستلزمات الإنتاج على حد سواء ، ويأخذ هذا المعامل فى الإعتبار ظاهرة فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الإنتاج والدعم على مستلزمات الإنتاج حيث يقيس أثر السياسة الإقتصادية المحلية على كافة اسواق المنتج ومستلزمات الإنتاج وبصفة عامة فإن معامل الحماية الفعلى هو النسبة بين القيمة المضافة بالأسعار المحلية السائدة فى السوق ومثيلتها مقاسة بالاسعار العالمية ، وتتباين معدلات الحماية تباينا ملموسا فى الاجل القصير وذلك لأرتباطها بالأسعار العالمية والتى تتباين جوهريا من عام لآخر وقد يعزى ذلك الى التباين فى كل من الأسعار الحقيقية وأسعار السوق العالمى ودرجة عدم التوازن فى سعر الصرف والمستوى التكنولوجى والتوزيع الأقليمى للسلعة . وتشير تقديرات معامل الحماية الفعلى لبعض الحاصلات الزراعية بالجدول رقم (3) أن معامل الحماية الفعلى لحاصلات الفول البلدى والارز تقدر بنحو 0.62 ، 0.85 خلال الفترة (1987-2001) الأمر الذى يعكس وجود ضرائب غير مباشرة على منتجى الفول البلدى والارز ، كما يقدر معامل الحماية الفعلى لحاصلات القمح والذرة الشامية بنحو 1.05 ، 1.02 خلال الفترة (1987-2001) ، وحوالى 1.07 ، -1.03 خلال الفترة الثانية (2002-2004) .

مما يعكس تمتع الحاصلات بالحماية وحوافز الإنتاج ، كما يقدر معامل الحماية الفعلى لمحصول الأرز بنحو 1.01 خلال الفترة (2002-2004) .

جدول رقم (1) تطور الأسعار المزرعية لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (1991-2004)

السنوات	القمح			الذرة الشامية			الأرز			الفول البلدى		
	السعر جنية/طن	الرقم **القياسى**	%التغير النسبى السنوى	السعر جنية/طن	الرقم **القياسى**	%التغير النسبى السنوى	السعر جنية/طن	الرقم **القياسى**	%التغير النسبى السنوى	السعر جنية/طن	الرقم **القياسى**	%التغير النسبى السنوى
1991	498.1	100	----	440.5	100	----	453.8	100	----	875.2	100	---
1992	527.5	105.9	5.90	435.4	98.8	1.10 -	451.4	103.6	3.6	1058.3	120.9	20.9
1993	528.8	106.2	0.25	457.9	103.9	5.16	504.2	115.7	11.69	1032.3	117.9	2.5-
1994	534.5	107.3	1.10	476.4	108.1	4.04	605.4	138.9	20.71	1005.5	114.9	2.6-
1995	562.7	112.9	5.30	512.1	116.3	7.50	655.8	150.5	8.30	1045.2	119.4	3.90
1996	640.4	128.6	13.80	535.7	121.6	4.60	702.2	161.1	7.04	1111.6	127.01	6.40
1997	666.9	133.9	4.10	550.1	124.9	2.69	717.9	164.7	2.23	1223.7	139.8	10.08
1998	680.0	136.5	1.96	579.1	131.5	5.27	723.8	166.1	0.82	1242.5	141.9	1.50
1999	689.3	138.4	1.40	605.0	137.3	4.47	729.8	167.5	8.04	1256.1	143.5	1.09
2000	692.7	139.1	0.49	566.7	128.6	6.33-	583.7	135.3	19.2-	1252.9	143.2	0.2-
2001	700.7	140.7	1.10	572.0	129.8	0.90	592.2	135.9	4.43	1251.6	143.01	0.1-
2002	718.4	144.2	2.50	629.0	142.8	9.9	671.5	154.1	13.39	1270.7	145.2	1.50
2003	760.4	152.7	5.80	692.6	157.2	10.1	992.0	227.6	47.7	1406.1	160.7	12.3
2004	1000.5	200.9	31.50	1035.3	235.03	49.48	1024.0	234.9	3.2	2102.7	240.3	49.5

المصدر:- وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضى – قطاع الشئون الإقتصادية – الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى - الإدارة العامة للإحصاء – بيانات غير منشورة

جدول رقم (2)الإتجاه الزمنى العام لأسعار الحاصلات الزراعية بالقيمة النقدية خلال الفترة (1991-2004)

المحصول	المتوسط	الثابت	ب	ر2	ت	%لمعدل النموالسنوى
القمح	657.2	261.4	32.6	0.85	4.2**	5.0
الذرة الشامية	532.9	312.7	19.7	0.92	3.7**	3.7
الأرز	670.69	224.6	35.9	0.78	3.9**	5.4
الفول البلدى	1223.88	472.9	51.4	0.91	3.78**	4.2

**** معنوية عند مستوى 0.05**

المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالدراسة

جدول رقم (3) تقدير معاملات الحماية الاقتصادية لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (1991-2004)

الفترة	معامل الحماية الاسمى				معامل الحماية الفعلى			
	القمح	الذرة الشامية	الفول البلدى	الارز	القمح	الذرة الشامية	الفول البلدى	الارز
1987-2001	1.07	1.03	0.74	----	1.05	1.02	0.62	---
1991-2001				0.98				0.85
2002-2004	1.09	1.05	0.87	1.04	1.07	1.03	0.76	1.01

المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (1) بالدراسة

اثر إلغاء دعم مستلزمات الإنتاج على تكاليف انتاج الحاصلات الزراعية فى ظل برامج التحرر الإقتصادى :

اتجهت الدولة الى الغاء الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وذلك كضرورة لمواجهة الآثار الناشئة عن تطبيق تلك السياسة لكل من المزارع والدولة، ومن ثم فقد اعتمدت سياسة التحرر الإقتصادى على تحرر الأسعار وإلغاء الدعم تدريجيا على مستلزمات الإنتاج بحيث تعكس أسعار السلع تكلفتها الحقيقية ، حيث تم الغاء الدعم نهائيا على مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة بأنواعها والتقاوى ومكافحة الآفات لكافة الحاصلات الزراعية إعتبارا من عام 1994 ، مما ترتب عليه ارتفاع تكاليف الإنتاج (بدون الإيجار) للحاصلات الزراعية والتى تتضح بالجدول رقم (4) فقد تزايدت جملة تكاليف إنتاج القمح بالقيمة النقدية من نحو 562.4 جنية /فدان عام 1991 الى حوالى 1105 جنية / فدان عام 2004 بزيادة بلغت نحو 96.5% عن مستوياتها فى عام 1991 ، كما زادت جملة تكاليف إنتاج الذرة الشامية من حوالى 628.4 جنية / فدان عام 1991 الى نحو 1258 جنية/ فدان عام 2004 وتقدر الزيادة بنحو 100.2% مقارنة بعام 1991 كذلك تطورت تكاليف انتاج الأرز من نحو 603.3 جنية /فدان عام 1991 الى حوالى 1410 جنية /فدان عام 2004 وتقدر الزيادة بنحو 133.7% مقارنة بعام 1991 ، كما تزايدت تكاليف انتاج الفول البلدى من نحو 487.2جنية /فدان عام 1991

الى حوالى 1110جنية /فدان عام 2004 وتقدر الزيادة بنحو 127.8% عن مثيلتها عام 1991 ، ولإيضاح الإرتفاع المتزايد فى تكاليف الإنتاج خلال الفترة (1991-2004) فإنه يتبين من الجدول رقم (5) ان معدل النمو السنوى لتكاليف انتاج محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والفول البلدى يقدر بنحو 3.4%، 2.1% ، 1.7% ، 2.6% على التوالى ، ويمكن ارجاع انخفاض معدلات الزيادة فى التكاليف الى تقليل استخدام الأسمدة والمبيدات لمنتجى تلك الحاصلات وفق برامج المكافحة البيولوجية المتكاملة وحتى تكون الصورة أكثر ايضاحا فإنه يتبين من حساب معامل الحماية الأسمى لمستلزمات الإنتاج بالجدول رقم (6) ان قيمته للحاصلات الزراعية موضع الدراسة يزيد عن الواحد الصحيح خلال فترة الدراسة مما يعنى ارتفاع قيمة مستلزمات الأنتاج الى مستويات مثيلتها العالمية

جدول رقم (4) تطور اجمالى تكاليف الإنتاج (بدون إيجار) لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (1991-2004)

المحاصيل السنوات	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الفول البلدى
1991	562.4	628.4	603.3	487.2
1992	569.0	646.1	748.0	554.4
1993	640.7	727.5	839.0	701.9
1994	680.6	773.3	898.8	585.6
1995	735.1	842.4	983.3	672.3
1996	781.6	904.4	1027.4	717.7
1997	818.0	879.8	1057.5	742.6
1998	849.5	944.4	1080.8	767.3
1999	877.7	910.8	1071.5	762.9
2000	874.2	931.7	1030.8	754.1
2001	876.8	977.3	1054.1	729.1
2002	911.74	980.0	1096.0	783.0
2003	1011.0	1161	1269.0	894.0
2004	1105.0	1258	1410.0	1110.0

المصدر : وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى – قطاع الشئون الإقتصادية – مرجع سابق

جدول رقم (5) الأتجاه الزمنى العام لتكاليف الأنتاج لبعض الحاصلات الزراعية بالقيمة النقدية خلال الفترة (1991-2004)

المحاصيل	المتوسط	الثابت	ب	ر2	ت	%لمعدل النمو السنوى
القمح	806.67	605.11	27.33	0.92	**3.41	3.4
الذرة الشامية	897.51	711.02	17.45	0.87	**3.05	1.9
الأرز	1012.11	834.84	16.86	0.76	**2.98	1.7
الفول البلدى	733.00	521.41	17.83	0.78	**4.17	2.4

**** معنوية عند مستوى 0.05**

المصدر :- حسبت من بيانات الجدول رقم (4) بالدراسة

جدول رقم (6) تقدير معامل الحماية الاسمى لمستلزمات الإنتاج لبعض الحاصلات الزراعية خلال الفترة (1991-2004)

المحاصيل الفترة	القمح	الذرة الشامية	الأرز	الفول البلدى
1991-2004	1.03	1.06	1.01	1.08

المصدر : حسبت من بيانات وزارة الزراعة – قطاع الشئون الإقتصادية – مرجع سابق

أثر سياسة التحرر الإقتصادى على التركيب المحصولى :

يعد التغير فى التركيب المحصولى أحد الجوانب الأساسية التى تعنى بها برامج التحرر ألإقتصادى وذلك بإفتراض إستجابة المنتجون لتغيرات أسعار المحاصيل الزراعية ، ومما ترتب عليه إلغاء التدخل الحكومى فى تحديد التركيب المحصولى إبتداء من عام 1986 والتى تعنى حرية إختيارالمنتج للمحاصيل التى يريد زراعتها وذلك بغرض تعظيم العوائد الإقتصادية والإجتماعية ، وتقليل الأعباء الإقتصادية على الإقتصاد القومى والمزارعين والمستهلكين ، ويوضح الجدول رقم (7) معدلات النمو فى المساحات للتركيب المحصولى فى الفترة (1991-2004) والتى تم فيها تطبيق برامج التحرر الإقتصادى الكامل والذى تقلصت

فيه سلطة الدولة فى وضع تركيب محصول ملزم دائما وأصبح تركيب تأشيرى تسعى الدولة لتنفيذه بالوسائل التحفيزية والتنظيمية والفنية ، وتشير النتائج الى معدلات النمو الموجبة فى مجموعة الحبوب التى تبلغ نحو 3.1 ، والزيوت حوالى 2.83 ،والبقول نحو 0.041 ،والمحاصيل السكرية حوالى 11.02 ،والخضر نحو 3.63 ،والفاكهة حوالى 4.41 ،وهو ما يمكن ارجاعة بصفة أساسية الى تحرير أسعار المحاصيل الزراعية بالاضافة الى تدخل الدولة لرفع أسعار التوريد الأختيارى بعد التخلى عن نظام التوريد الاجبارى مما رفع الأسعار المحلية لموازنتها بالأسعار العالمية أو الزيادة عنها ، وينطبق ذلك على محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز مما يعنى تأثر المساحة المزروعة بالتغيرات السعرية ، ويتم التعرف عليها من خلال دراسة إستجابة عرض بعض المحاصيل الزراعية .

جدول رقم (7) معدلات النمو فى مساحات المجموعات والمحاصيل الزراعية خلال الفترة (1991-2004)

الفترة	2004-1991	الفترة	2004-1991
المحاصيل	معدل النمو	المحاصيل	معدل النمو
مجموعات المحاصيل الزراعية		مجموعة البقول	0.041
مجموعة الحبوب	3.1	الفول البلدى	0.31
القمح	5.1	العدس	7.15-
الذرة الشامية	2.1	الحلبة	2.230
الذرة الرفيعة	1.44	الحمص	0.9-
الأرز	3.8	الترمس	2.87
مجموعة الزيوت:	2.83	مجموعة الألياف	0.36-
الفول السودانى	10.56	القطن	3.42-
فول الصويا	9.64-	الكتان	7.93-
السمسم	6.91	مجموعة محاصيل الأعلاف	0.47-
عباد الشمس	8.76	البرسيم المستديم	0.32
مجموعة المحاصيل السكرية	11.02	البرسيم التحريش	2.01-
قصب السكر	1.34	الخضر	3.63
بنجر السكر	25.6	الفاكهة	4.41

المصدر :- حسبت من بيانات وزارة الزراعة – قطاع الشئون الإقتصادية – مرجع سابق

إستجابة عرض القمح :-

يعد محصول القمح من المحاصيل الهامة التى تعكس أثار تطبيق برامج التحرر الإقتصادى على حالة استجابة العرض ، ويوضح الجدول رقم (8) النتائج التى تم التوصل اليها من استخدام أسلوب " تحليل الإنحدار المرحلى" فيما يتعلق بدوال إستجابة عرض مساحة القمح للمتغيرات المفسرة لها ومنها يتبين أن تحرير أسعار القمح أدى الى وجود علاقة طردية موجبة بين مساحة القمح المزروعة فى السنة هـ ، وسعر المحصول بالقيمة الجارية فى السنة السابقة (هـ-1) ، ويقدر معامل المرونة الخاص بسعر القمح بنحو 0.74 ، كما يتبين أن الربح الحقيقى لدورة القمح والذرة الشامية من أهم العوامل المؤثرة على المساحة المخصصة لمحصول القمح ، مما سبق يتبين أثر برامج التحرر الإقتصادى المباشر على درجة إستجابة محصول القمح للتغيرات فى كل من سعر المحصول وربحية دورة القمح والذرة الشامية ، كما يتبين أن التزايد فى إنتاج القمح هو محصلة فى كل من المساحة المزروعة والغلة الفدانية التى ترتبط الى حد كبير بنتائج إجراءات الإصلاح الإقتصادى في الزراعة لاسيما فيما يتعلق بأسعار المحاصيل الزراعية .

إستجابة عرض الذرة الشامية :-

تعكس النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (8) أن سعر الذرة الشامية فى السنة (هـ -1) هو العامل المحدد لقرارات الزراع بالنسبة للمساحة المزروعة بالذرة الشامية ويعزى ذلك لأتجاه الدولة خلال فترة الثمانينات نحو تثبيت أسعار الذرة الشامية من خلال برامج الإستيراد حتى بلغت الكمية المستوردة نحو 1.5 مليون طن سنويا، فى الوقت الذى بدأت فيه الدولة رفع أسعار الأرز وبشكل تدريجى حتى قاربت الأسعار المحلية نظيرتها العالمية ، وتشير معاملات المرونة السعرية لدالة إستجابة العرض المتحصل عليها الى ان مرونة العرض السعرية تقدر بنحو 0.57 ، مما سبق يتبين أن سرعة تغيرات أسعار الحاصلات الزراعية المنافسة يعد عاملا هاما فى التأثير على درجة إستجابة الزراع لتلك التغيرات فيما يخصصونة من أراضى لمحصول الذرة الشامية ، وقد انعكس ذلك على ظهور سعر الذرة الشامية كأهم العوامل المحددة للمساحة المزروعة بالذرة الشامية

إستجابة عرض الأرز:-

يعرض الجدول رقم (8) نتائج التحليل الخاصة بمحصول الارز التى تشير الى أهم العوامل المحددة لاستجابة زراع الأرز والتى تتمثل فى ربح دورة البرسيم والذرة الشامية وتعتبر أكثر العوامل تحديدا للمساحة المزروعة بالأرز وهو ما يعنى ان ربحية محصول الذرة الشامية تعد العامل المحدد للمساحات المزروعة بالأرز ، وبلغ معامل المرونة الخاص بربحية الدورة - 0.58 ، وقد أسفرت محاولات إدخال الأسعار المطلقة للقمح عن عدم وجود تأثير لها على مساحة القمح .

جدول رقم (8) معادلات استجابة العرض لمحاصيل القمح والذرة الشامية والارز خلال الفترة (1991-2004)

المحاصيل	المعادلة	ر2
القمح	$ص_{1هـ} = 95.94 + 82.6 س_{1(هـ-1)} + 91.95 س_{2(هـ-1)}$ (4.77) (5.81)	0.87
الذرة الشامية	$ص_{2هـ} = 204.9 + 57.52 س_{2(هـ-1)}$ (3.98)	0.78
الأرز	$ص_{3هـ} = 785.41 + 174.7 س_{3(هـ-1)} - 432.1 س_{4(هـ-1)}$ (3.24) (3.5)	0.89

المصدر :- حسبت من بيانات وزارة الزراعة – قطاع الشئون الإقتصادية - إدارة الأحصاء – بيانات غير منشورة

حيث ان :

$ص_{1هـ}$: القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالقمح بالألف فدان

$ص_{2هـ}$:القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالذرة الشامية بالالف فدان

$ص_{3هـ}$: القيمة التقديرية للمساحة المزروعة بالأرز بالألف فدان

$س_{1هـ}$: السعر المزرعى لمحصول القمح بالجنية

$س_{2هـ}$: السعر المزرعى لمحصول الذرة الشامية بالجنية

$س_{3هـ}$: السعر المزرعى لمحصول الأرز بالجنية

$س_{4هـ}$: الربح الحقيقى لدورة البرسيم والذرة الشامية بالجنية معدلا بالرقم القياسى لأسعار الجملة .

وتوصى الدراسة بالآتى :

(1) ضرورة الإتجاه الى ربط أسعار المنتج ومستلزمات الإنتاج بمثيلتها العالمية لأن القيم العالمية تمثل تكلفة الفرصة البديلة للإقتصاد القومى سواء للإنتاج أو مستلزماته وذلك فى ظل شروط المنافسة الكاملة فى السوق.

(2) إستمرار الدولة فى ضمان حدود دنيا لأسعار المحاصيل الزراعية الأساسية مع الأعلان عنها قبل مواعيد الزراعة بوقت كافى حتى يسترشد بها الزراع عند إتخاذ قراراتهم الإنتاجية .

(3) يجب ان تعمل السياسة السعرية الزراعية وهى الشرط الضرورى لتحفيز وزيادة الإنتاج مع غيرها من السياسات الزراعية المكملة كسياسات البحوث والإرشاد الزراعى والأستثمار والتمويل والتسويق الزراعى لتحقيق هذا الهدف .

المراجع

1- د. حسن على خضر : اهداف استراتيجية التنمية الزراعية فى التسعينات فى إطار المتغيرات الهيكلية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية – مؤتمر الأستراتيجية فى التسعينات :(أهداف – محددات – آليات) – وزارة الزراعة- قطاع الشئون الإقتصادية – 1994.

2- د. سعد نصار وآخرون : أثر سياسة التحرر الإقتصادى على المتغيرات السعرية لمستلزمات الإنتاج والمنتج النهائى – ندوة تنمية وتنظيم التجارة الداخلية – وزارة التموين والتجارة الداخلية – 1995.

3- د. محمود عيسى منصور وآخرون – العلاقة الإيجارية الزراعية بين الملاك والمستأجرين – معهد بحوث الإقتصاد الزراعى – اكتوبر 1991.
4- د. محمد ابو مندور وآخرون – دراسة فى أثار تحرر الزراعة المصرية –مركز الدراسات الإقتصادية الزراعية – كلية الزراعة – جامعة القاهرة – 1995 .
5- Johnston, J.EConometric Methods Mc Grow-hill. Book Company , New Yourk, 1972

AN ECONOMIC STUDY FOR THE IMPACT OF THE ECONOMIC LIBERALIZATION POLICY UPON THE PRICE POLICY FOR SOME AGRICULTURAL CROPS IN EGYPT

Ahmed, N. A.
Agricultural Economic Institute Agric. Res.Center

ABSTRACT

The main objective of this research is to measure The impact of the market liberalization policy on price policy some Agriculture crop in Egypt . The research depends on secondary data in estimating major economic indicators to achieve goals . The results showed an increase in the farm prices daring the period of liberalization to about 200.9% for wheat, 235.03 %for maize, 234.9 %for rice , and 240.3% for beans the nominal protection coefficient valued about 1.07 for wheat , 1.04 for maize and0.98 for rice which means that the national prices surpass the world ones .

Also the study estimated the supply response for wheat maize and rice.